

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الاثنين 3 فبراير 2020 - السنة الخامسة والعشرون - العدد 7186



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



في هذا العدد

الافتتاحية

02 «جائزة التميز الحكومي العربي» هدية إماراتية لشعوب الأمة

الإمارات اليوم

03 دورة متميزة لمهرجان الشيخ زايد التراثي

تقارير وتحليلات

04 في ذكرى تأسيسها الـ 37.. «الهملاي الأحمر» رسالة محبة للعالم

05 مقررات «الوزاري العربي» حول «صفقة القرن»: الأهمية والفاعلية

06 هل يُسعف فيروس كورونا الاقتصاد الأمريكي؟

شؤون اقتصادية

07 770 مليار درهم الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي بنمو 13%

من إصدارات المركز

08 الرأسمالية والنظام العالمي الناشئ

إنفوجراف

10 هيئة الهملاي الأحمر الإماراتي تحتفي بمرور 37 عاماً على تأسيسها

من أنشطة المركز

11 «الإمارات للدراسات» ينظم محاضراته رقم (738) بعنوان «إنهم يصنعون الحياة - بناء الإنسان في دولة الإمارات»



«جائزة التميز الحكومي العربي» هدية إماراتية لشعوب الأمة

بعد أن أضحت تجربتها في مجال تطوير العمل الحكومي والارتقاء به مثلاً يحتذى به على الصعيد العالمي، وتفوقت على الكثير من التجارب العريقة ذات الباع الطويل التي كانت حتى عهد قريب المرجع والنموذج الذي تتطلع دول العالم إلى محاكاته، سعت دولة الإمارات إلى نقل هذه التجربة الرائدة إلى الدول العربية الشقيقة، وإتاحتها للراغبين في الاستفادة منها للنهوض بالقطاعات الحكومية وتجويد أدائها وتخليصها مما تعانيه من أساليب تقليدية تجاوزها الزمن، وترهّل يثقل كاهل المؤسسات ويعيق قدرتها على الحركة والتغيير.

فالتميز والريادة أصبحا سمتين من سمات العمل الحكومي في الإمارات، والسباق نحوهما لا نهاية له والطموحات نحو المراكز الأولى عالمياً هي الأساس الذي ترتكز عليه الخطط والمبادرات التي تقوم على تنفيذها كوادِر وطنية تمتلك روح الإصرار والتحدى وتتسلح بأرقى ما تفتق عنه العقل البشري من نظم الإدارة وعلومها، والهدف هو أن تكون الدولة واحدة من أفضل دول العالم وأكثرها رقياً وتقدماً في الخدمات الحكومية التي باتت تقاس في عرف الإمارات وفق نظام النجوم العالمي ولا تقبل بنتيجة أقل من تحقيق السعادة للناس.

وانطلاقاً من عمق انتمائها إلى الأمة العربية وحرصها على أن يكون التقدم والتطور شاملاً على مستوى دولها كافة، وهو ما عبّر عنه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، في كتابه «رؤيتي» بقوله: «إني أريد لأمتي العربية الوصول إلى مستويات الدول المتقدمة، أريد لهم الامتياز والريادة في كل شيء»، عملت دولة الإمارات بجد واجتهاد وبالتعاون مع الحكومات العربية بشكل ثنائي وعبر آليات العمل المشترك، ممثلة بجامعة الدول العربية والمنظمات التابعة لها والمنبثقة عنها، على الإطلاق منصة جماعية لتشجيع التميز الحكومي وتحفيز المؤسسات في الدول العربية على التنافس فيما بينها لتحقيق ما هو أفضل خدمة للإنسان، وسعيًا إلى الارتقاء بجودة حياته وبالخدمات المقدّمة له في المجالات المختلفة.

هذه المساعي والجهود التي كان حادي ركبها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، تكللت بإطلاق «جائزة التميز الحكومي العربي» في مايو 2019، بهدف إحداث حراك عربي جديد في مجال الإدارة يطبق أفضل الممارسات العالمية في مجال تميّز الأداء الحكومي، ويسلط الضوء على التجارب الإدارية العربية الناجحة، ويكرّم الكفاءات الحكومية العربية، ويخلق فكراً قيادياً إيجابياً لدى القطاعات الحكومية لتبني التميز المؤسسي وتجديد العمليات والنظم القائمة باستخدام التقنيات الذكية، لتنفيذ الرؤى والاستراتيجيات الحكومية المستقبلية، لتكون بذلك أول جائزة من نوعها على مستوى العالم العربي، في مجال التطوير والتحسين والتميز الإداري.

الجائزة التي تنظم تحت إشراف المنظمة العربية للتنمية الإدارية بالتعاون مع حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، أصبحت اليوم مرشداً ومرجعاً على المستوى العربي في مجال تطبيق أفضل الممارسات لتطوير العمل الحكومي وتحفيز أداء العاملين في القطاع العام والإبداع في ابتكار خدمات تلبى تطلعات الجمهور المستهدف، وتلعب دوراً محورياً في تطوير الفكر الإداري العربي وتخليصه من القوالب والنظريات التي كانت تسبب له الجمود، والانتقال به نحو آفاق جديدة تركز على النتائج وتتمحور حول المتعامل وتتميز بالديناميكية والقابلية للتغيير.

على المستوى الداخلي أعادت دولة الإمارات صياغة مفاهيم وقواعد العمل الحكومي، وحوّلت هدفه من مجرد إدارة للشأن العام وتوفير للخدمات العامة والأساسية وتنفيذ للمشاريع المتعلقة بذلك، إلى التركيز على غاية نبيلة هي إسعاد كل من يعيش على أرض الإمارات والارتقاء بجودة حياته، وتربعت على قمة الكثير من المؤشرات العالمية التي تقيس جودة الحياة ومستويات التقدم في الدول، وانطلقت كدأبها في حمل مشاعر التنوير، لتقدّم للإنسان العربي في شتى بقاع الوطن الكبير رحيق جهودها وخلصها تجاربها؛ سعيًا إلى شموله بما حققته للمواطن الإماراتي من سعادة ورفاهية وتنمية، وأملًا في واقع عربي أكثر انسجاماً مع روح العصر، ومستقبل تتحقق فيه طموحات وأحلام الأجيال القادمة.

دورة متميزة لمهرجان الشيخ زايد التراثي

اختتمت يوم السبت الماضي الموافق 01 فبراير 2020 فعاليات مهرجان الشيخ زايد التراثي، التي كانت قد انطلقت يوم الجمعة الموافق 29 نوفمبر 2019 تحت رعاية كريمة من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، ودعم من صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، وبإشراف ومتابعة سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، وقد عقدت هذه الدورة تحت شعار «الإمارات ملتقى الحضارات» على مدى 60 يوماً وشاركت فيها 40 دولة من أنحاء العالم المختلفة، بأكثر من 1500 فعالية متنوعة.

وتؤكد العديد من المؤشرات أن هذه الدورة المنتهية من مهرجان الشيخ زايد التراثي كانت دورة متميزة بالفعل، أضافت المزيد من النجاحات إلى ما حققه المهرجان في دوراته السابقة، حيث شهدت تلك الدورة مشاركة أكثر من 17 ألف عارض من مختلف دول العالم، واستقبل المهرجان خلال الدورة المذكورة نحو مليونين و500 ألف زائر من مختلف الجنسيات والثقافات. وأكدت هذه الدورة نجاح المهرجان في استقطاب واستيعاب الثقافات والحضارات كافة على أرض الإمارات، لتؤكد الدولة مكانتها كوجهة سياحية متميزة في منطقة الخليج العربي.

وقد مثل مهرجان زايد التراثي، في دورته المنقضية، فرصة جديدة لتعريف الأجيال الشابة بتراث المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، واستلهام العبر والدروس من سيرته العطرة، من خلال جناح ذاكرة الوطن، الذي ضم مجموعة معارض عن حياته وإنجازاته، ودوره الذي تعدى تحقيق الإنجازات إلى تأسيس وطن وبناء أمة وصناعة حضارة. ومما لا شك فيه أن الاهتمام الكبير من قبل القيادة الرشيدة بالمهرجان، هو العامل الرئيسي الذي أدى إلى نجاحه، وقد أفرز هذا الاهتمام تطوراً كبيراً في مسيرة المهرجان، وترسيخ مكانته كحدث ثقافي يستحق مكانة متميزة عن جدارة واستحقاق.

وقد تمتعت الدورة المنتهية من مهرجان الشيخ زايد التراثي بزخم كبير، حيث شهدت آلاف الفعاليات التراثية المحلية والعالمية، والفعاليات الجماهيرية التي استهدفت كل أفراد العائلة وشرائح المجتمع، عبر أكثر من 100 ورشة عمل للأطفال، و500 عرض وفعالية جماهيرية كبرى، و3000 فعالية ثقافية عالمية، على مدى أيام المهرجان. وكانت هذه الدورة، كما كانت الحال في دورات المهرجان السابقة، فرصة للتواصل والتلاقح بين ثقافات مختلفة، من خلال مشاركات عالمية وأحياء شعبية عالمية استعرضت جوانب مختلفة من الموروث والثقافة الشعبية، وتحقيقاً لشعار هذه الدورة «الإمارات ملتقى الحضارات»، شاركت ثقافات مختلفة في المهرجان، وقدم أبناء هذه الثقافات نماذج من موروثاتهم المحلية وعاداتهم والحرف التقليدية التي اشتهرت بها تلك البلدان.

وقد كانت الدورة المنقضية من مهرجان الشيخ زايد التراثي فرصة متجددة للتعريف بالثقافة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة وهوية الدولة وموروثاتها الأساسية، وهذا أمر يتمتع بدرجة عالية من الأهمية، حيث إن الثقافة تمثل أحد أهم عناصر القوة الناعمة لكل الدول في العصر الحديث، وتحرص دولة الإمارات على تعزيز هذا النمط من القوة، كما كان المهرجان فرصة لتسليط الضوء على حدث عالمي ستشهده الإمارات خلال شهور عدة، وهو إكسبو 2020، وقد منح جناح إكسبو 2020 دبي التفاعلي زوار المهرجان الفرصة للاستمتاع بجولة افتراضية ممتعة بين الأجنحة التي ستكون عامرة بمحتوى ملهم في أنحاء موقع إكسبو وما ستضم من معروضات وعروض تفاعلية وفعاليات شعبية، بالإضافة إلى فعاليات للمختصين ورجال الأعمال، وقد تم تعريف الزوار بالمنصة المبتكرة، على إكسبو 2020 دبي وأهدافه، وتمكنوا من التجول بشكل افتراضي في موقع إكسبو الممتد على مساحة تصل إلى 4.38 كيلومتر مربع.

في ذكرى تأسيسها الـ 37.. «الهلال الأحمر» رسالة محبة للعالم

منذ أن تأسست هيئة الهلال الأحمر الإماراتية، قبل 37 عاماً، وهي تحافظ على رصيدها الزاخر بالإنسانية والعطاء والتضامن مع شعوب العالم المعوزة، التي تعرضت لنكبات وأزمات متعددة، وضعتها تحت وطأة من الظروف الصعبة واستدعت الوقوف إلى جانبها وعدم التخلي عنها، حفظاً لكرامتها وتأسيساً لحياة يسودها السلام والاستقرار والمستقبل المستدام.



وخارجياً استفاد مليون و435 ألفاً و966 شخصاً في 83 دولة من برامج رمضان، بتكلفة بلغت 21 مليوناً و810 آلاف درهم، إضافة إلى تنفيذ حملة مساعدات شتوية، قُدِّرت قيمتها بنحو 15 مليون درهم، استفاد منها مليون إنسان، معظمهم من اللاجئين السوريين في مصر ولبنان والعراق والأردن واليونان. ومؤخراً، وفي نهاية يناير الماضي، قُدِّمت دولة الإمارات مساعدات إنسانية للمتأثرين من بركان «تال» في الفلبين، من خلال هيئة الهلال الأحمر، التي أعدت خطة ركزت على محورين رئيسيين: الأول، يتعلق بإرسال وفد من الهيئة إلى العاصمة مانिला لقيادة العمليات الإغاثية ميدانياً، وشراء الاحتياجات الأساسية من الأسواق المحلية هناك، والإشراف على إيصالها للمتأثرين، فيما يقوم الثاني على تسيير رحلات إغاثية جوية تحمل المؤن والمستلزمات الضرورية المتوافرة ضمن مخزون الهيئة الاستراتيجي من المواد الإغاثية.

لقد قامت هيئة الهلال الأحمر على مجموعة من الأهداف؛ هي: تعزيز دور الهيئة في مجالات العمل الإنساني محلياً، ودعم دور الهيئة في مجالات العمل الإنساني دولياً، ونشر وإرساء ثقافة التطوع لزيادة دور أفراد ومؤسسات المجتمع في العمل التطوعي، وتنمية موارد الهيئة والحفاظ عليها بما يدعم دورها في مجالات العمل الإنساني، وتطوير القدرات البشرية بالهيئة بما يحقق جاهزية الاستجابة للنداءات الإنسانية، والتحسين المستمر للارتقاء بخدمات الهيئة وتحقيق التميز، وهو ما أوصلها إلى أن تصبح إحدى أبرز المنظمات الإنسانية الفاعلة، إقليمياً ودولياً، التي تنفذ برامج ومشاريع خيرية وتنموية، في المجالات الصحية والتعليمية والسكنية والخدمية في مختلف دول العالم.

هيئة الهلال الأحمر الإماراتية، التي تأسست في 31 يناير 1983، كهيئة إنسانية تطوعية تساند السلطات الرسمية في الحرب والسلام، حصلت على الاعتراف الدولي كأحد أعضاء الاتحاد الدولي لجمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر في 27 أغسطس عام 1986، وتم اختيارها في عام 2001، كثاني أفضل هيئة إنسانية على مستوى قارة آسيا؛ وذلك نتيجة لحجم ونوعية المساعدات الإنسانية والخيرية والتطوعية التي دخلت دول وفارات العالم كافة من دون تمييز، من خلال أنشطة ومشاريع تنموية وإغاثية نفذتها بشراكة مع أهل الخير والمحسنين والمؤسسات المجتمعية.

وبحسب الإحصائيات الأخيرة، قدمت هيئة الهلال الأحمر منذ مطلع عام 2019 ولغاية سبتمبر من العام نفسه 338 مليوناً و335 ألفاً و442 درهماً، استفاد منها 8 ملايين و500 ألف و634 شخصاً في عشرات الدول، من خلال برامجها الإنسانية، وعملياتها الإغاثية، ومشاريعها التنموية. كما أفاد تقرير صادر عن الهيئة بأن قيمة عملياتها الإغاثية التي نفذت خارج الدولة، خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي، بلغت 50 مليوناً و231 ألفاً و778 درهماً، استفاد منها مليونان و142 ألفاً و878 شخصاً، من الشعب اليمني واللاجئين السوريين، والمتأثرين من أحداث ميانمار، والمتضررين من الكوارث الطبيعية في باكستان وجنوب السودان وموريتانيا وملاوي وموزمبيق وغيرها.

أما داخل دولة الإمارات، فقد قامت الهيئة بزيادة عدد المستفيدين من خدماتها الإنسانية والوصول إلى المستهدفين في مناطقهم وتلبية احتياجاتهم الإنسانية، من خلال البرامج الطبية وبرامج الكفالات الاجتماعية وبرامج دعم المؤسسات والمشاريع المحلية والحملات الخيرية المقدمة للأسر المتعففة، إضافة إلى تنفيذ مشاريع موسمية؛ مثل إفطار صائم وزكاة الفطر والمير الرمضاني، بتكلفة قدرت بنحو 41 مليون درهم في عام 2019. وفي مجال رعاية وكفالة الأيتام، قُدِّمت الهيئة في الأشهر التسعة الأولى من عام 2019، ما قيمته 49 مليوناً و760 ألفاً و548 درهماً، استفاد منها 27 ألفاً و656 يتيماً، حيث تجدر الإشارة إلى أن عدد الأيتام الإجمالي، الذين تكفلتهم بلغ أكثر من 114 ألف يتيم، يوجدون في 25 دولة حول العالم.

مقررات «الوزاري العربي» حول «صفقة القرن»: الأهمية والفاعلية

انتهى الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب إلى رفض خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للسلام في الشرق الأوسط، المعروفة باسم «صفقة القرن»، وأكد البيان الختامي للاجتماع أن الخطة لن تؤدي إلى اتفاق سلام عادل، وحذر من قيام إسرائيل بتنفيذها بالقوة.



تجاه صفقة القرن، ما بين الرفض المطلق من قبل بعض الدول، في حين اعتبرتها دول أخرى فرصة للتفاوض.

- تأكيد الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية، وفقاً لمقررات الشرعية الدولية، ذات الصلة، وذلك من خلال إقامة دولة فلسطينية على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وعاصمتها القدس الشريف، وإيجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948، وغيرها من قضايا الصراع الأخرى.

- تأكيد رفض التطبيع مع إسرائيل، دون تحقيق السلام المنشود، حيث شدد المجلس على أن مبادرة السلام العربية، كما أقرت بنصوصها عام 2002، هي الحد الأدنى المقبول عربياً لتحقيق السلام، وتأكيد أن إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال لن تحظى بالتطبيع مع الدول العربية ما لم تقبل وتنفذ مبادرة السلام العربية.

على هذا النحو، يمكن القول إن الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب توصل إلى حزمة من القرارات المهمة فعلاً، ولكن فاعليتها تظل مرهونة بالتطبيق، فالرفض وحده لصفقة القرن، ليس هو الحل، وإنما الحل يكون في استقطاب المجتمع الدولي لصالح الحل العادل للقضية الفلسطينية المنصوص عليه في قرارات الشرعية الدولية. وقد أحسن البيان الختامي، حين أكد العمل مع القوى الدولية المؤثرة والمحبة للسلام العادل لاتخاذ الإجراءات المناسبة إزاء أي خطة من شأنها أن تجحف بحقوق الشعب الفلسطيني ومرجعيات عملية السلام، بما في ذلك التوجه إلى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية.

قرر الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب الذي عقد بالقاهرة، يوم أول من أمس السبت، الموافق الأول من فبراير 2020، لمناقشة خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للسلام في الشرق الأوسط، المعروفة باسم «صفقة القرن»، التي أعلنها ترامب، يوم الثلاثاء الماضي، رفض هذه الصفقة، مؤكداً الدعم الكامل لنضال الشعب الفلسطيني وقيادته الوطنية في مواجهة هذه الصفقة وأي صفقة تقوض حقوق الشعب الفلسطيني.

وجاء في البيان الختامي للاجتماع، الذي عقد برئاسة العراق، أن الخطة المطروحة من قبل ترامب لا تلبى الحد الأدنى من حقوق وطموحات الشعب الفلسطيني، وتخالف مرجعيات عملية السلام المستندة إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وحذر البيان الختامي إسرائيل من القيام بتنفيذ بنود الصفقة متجاهلة قرارات الشرعية الدولية، ودعا المجتمع الدولي إلى التصدي لأي إجراءات تقوم بها حكومة الاحتلال على أرض الواقع. وأعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أمس السبت، أمام اجتماع الجامعة قطع «أي علاقة بما فيها الأمنية» مع إسرائيل والولايات المتحدة، مؤكداً أنه سيتحرر من التزاماته بموجب اتفاق أوسلو الذي «نقضته» إسرائيل بتبنيها خطة السلام الأمريكية. وقال عباس في كلمة ألقاها في اجتماع وزراء الخارجية العرب، إنه طالب إسرائيل بأن تتحمل من الآن فصاعداً «مسئوليتها كقوة احتلال» للأراضي الفلسطينية.

وفي الواقع، فإن ما انتهى إليه الاجتماع الطارئ لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب من مقررات، نص عليها البيان الختامي الذي حظي بالإجماع، يعد أمراً مهماً، وإن بدا للبعض أو للكثيرين غير «ذي قيمة»، وذلك من أكثر من زاوية، على النحو التالي:

- أكدت الدول العربية مرة أخرى من خلال إجتماعها على الموافقة على ما جاء في البيان الختامي الراض لصفقة القرن، مركزية القضية الفلسطينية التي كانت منذ عام 1948 قضية العرب الأولى.

- أن الإجماع الذي حدث حول البيان الختامي، يؤكد نجاح الدول العربية في العمل معاً من أجل القضية الفلسطينية، وذلك على الرغم من التباينات التي حدثت في ردود فعل الدول العربية

هل يُسعف فيروس كورونا الاقتصاد الأمريكي؟

كتب ديسموند لاتشمان، في مجلة «ناشونال إنترست» الأمريكية، مقالاً تحدث فيه عن تصريح صدر عن ويلبور روس، وزير التجارة الأمريكي، قال فيه إن فيروس (كورونا) سوف يسعف الاقتصاد الأمريكي، ويشير الكاتب إلى أن السياسة الاقتصادية الأمريكية الانعزالية، ستؤثر تأثيراً كبيراً في الاقتصادين الأمريكي والعالمي.



مخاطر الائتمان العالمي. كما أنه يغفل عن مدى تأثير أي اضطرابات في التوريد الصيني على الشركات الأمريكية الضخمة مثل (أبل) التي تمتلك منشآت إنتاج عملاقة في الصين وتحقق أرباحاً ضخمة.

ومن العيوب الأخرى في تفكير السيد روس، أنه في حالة خروج الاستثمارات الأمريكية من الصين، فإنه ليس من الضروري أن تنتقل هذه الاستثمارات إلى بلد تكون فيه تكلفة الأيدي العاملة باهظة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، بل إن الاستثمارات الأمريكية بدأت بالفعل في ظل الحرب التجارية الأمريكية الصينية المستعرة في الخروج من الصين، لكنها توجهت إلى دول مثل فيتنام وتايلاند، حيث العمالة الرخيصة. من المؤسف أن السيد روس لم يتعلم من الحرب التجارية الأمريكية-الصينية إلا القليل؛ إذ يقول صندوق النقد الدولي، إن التأثير السلبي للحرب التجارية في الاقتصاد الصيني، هو التأثير نفسه لنقل الاقتصاد العالمي من موقف تشهد فيه 75% من اقتصادات العالم ازدهاراً اقتصادياً في عام 2018 إلى موقف تشهد فيه 90% من اقتصادات العالم اليوم كساداً اقتصادياً.

كل الأسباب تشير إلى أن إصابة الاقتصاد الصيني في الوقت الراهن بضربة فيروس كورونا ستضاعف المشكلات الحالية للاقتصاد العالمي، وهو ما يختلف تماماً مع رؤية السيد روس التي يقول فيها إن الفيروس هبة للاقتصاد الأمريكي.

اتسمت السياسة الاقتصادية لإدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالانعزالية، وكانت هذه إحدى أهم المشكلات الناجمة عن هذه السياسة على مدار السنوات الثلاث الماضية، إذ اختارت إدارة ترامب أن تدير سياسة الاقتصاد الأمريكي بمعزل عن التأثير الذي يمكن أن تحدثه في بقية دول العالم، بدلاً من النظر إلى الاقتصاد الأمريكي على أنه مترابط بالاقتصاد العالمي ارتباطاً تكاملياً ويتأثر به، كما أنها لم تولّ التداعيات المحتملة للاضطرابات الاقتصادية الخارجية على اقتصادنا وأسواقنا المالية اهتماماً كافياً، بحسب الكاتب.

إن الحكم على تصريح وزير التجارة ويلبور روس الأخير الذي قال فيه إن فيروس (كورونا) سيسعف الاقتصاد الأمريكي يدعونا إلى ألا نتوقع تغييراً في انعزالية السياسة الاقتصادية الأمريكية في وقت قريب، وهو ما سيؤثر تأثيراً كبيراً في الاقتصادين الأمريكي والعالمي. ويرى روس في نظرتة إلى العالم أن الذعر الحاصل حالياً من فيروس كورونا، والامتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس)، وإنفلونزا الخنازير الصينية سوف تدفع الشركات الأمريكية إلى تقييم قراراتها من جديد بشأن السماح للصين بالاستمرار في أداء دور مهم في سلاسل التوريد العالمية لهذه الشركات، ما من شأنه أن يدفع الشركات الأمريكية إلى نقل استثماراتها من الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما سيؤثر تأثيراً إيجابياً في الأجور والوظائف الأمريكية.

ويعلق الكاتب قائلاً: يبدو أن السيد روس لم يلحظ أن الصين الآن هي ثاني أكبر اقتصاد في العالم وأنها بذلك تؤثر تأثيراً كبيراً في الاقتصاد العالمي، وقد كانت الصين على مدار العقد الماضي القاطرة الرئيسية للنمو الاقتصادي العالمي وأكبر مستهلك للسلع الدولية في العالم، وأن أي تباطؤ في الاقتصاد الصيني قد يؤدي إلى تداعيات كبيرة على بقية المنطقة الآسيوية وكبار المصدرين للصين مثل ألمانيا واليابان، وكذلك الاقتصادات الناشئة للدول المنتجة للسلع.

علاوة على ذلك، يبدو أن السيد روس يقلل من قدرة أي تباطؤ اقتصادي عالمي آخر على زعزعة الأسواق المالية الأمريكية والدولية على حد سواء في ظل التمدد الحاصل في تقييم حقوق المساهمين على مستوى العالم وسوء تسعير

770 مليار درهم الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي بنمو 13%



التي ضخها الجهاز المصرفي في دولة الإمارات خلال عام 2019 والتي بلغت قيمتها 54.5 مليار درهم، فيما وصل نصيب البنوك الأجنبية منها إلى 11.7 مليار درهم. وشهدت استثمارات البنوك الوطنية نمواً جيداً في جميع الأدوات الاستثمارية، بعدما ارتفعت بقيمة 24.1 مليار درهم في بند الاستثمار في الأوراق المالية التي تمثل ديوناً على الغير (سندات الدين)؛ الأمر الذي قفز بإجمالي رصيدها إلى 210.4 مليار درهم خلال عام 2019 مقارنة مع 186.3 مليار درهم في عام 2018.

نمت القيمة الإجمالية لأصول القطاع المصرفي الأجنبية بنحو 13.3% في نهاية ديسمبر 2019 لتصل إلى 769.946 مليار درهم، أو ما يعادل 25% من إجمالي أصول القطاع، مقابل 679.647 مليار درهم في نهاية ديسمبر 2018. وأظهرت بيانات مصرف الإمارات المركزي، أمس، أن صافي قيمة الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي (بعد طرح الالتزامات المالية الأجنبية على القطاع) ارتفع إلى 89.8 مليار درهم مقابل 59.657 مليار درهم في نهاية ديسمبر 2018.

ووصلت قيمة الأصول الأجنبية للبنوك الوطنية إلى 575.45 مليار درهم، وبلغت قيمة الأصول الأجنبية للبنوك التقليدية نحو 637.025 مليار درهم. وأظهرت البيانات ارتفاع الائتمان الموجه للقطاع العقاري بنحو 1% إلى 246.17 مليار درهم في نهاية ديسمبر 2019. ووصل عدد الودائع الإجمالية في القطاع إلى 1.87 مليون وديعة، 60% منها وودائع تفوق قيمتها 20 مليون درهم. واستحوذت البنوك الوطنية على 82.3% من قيمة الاستثمارات

لبنان يحدد «خطوات مؤلمة» لتنفيذ خطة إنقاذ مالية



دعا مشروع البيان الوزاري للحكومة اللبنانية الجديدة، في مسودة اطلعت عليها «رويترز»، أمس الأحد، إلى خفض معدلات الفائدة وإعادة رسملة المصارف؛ في إطار خطة إنقاذية طارئة تتضمن «خطوات مؤلمة» لمعالجة الأزمة المالية العميقة في البلاد. وركز البيان على «حماية أموال المودعين، ولاسيما صغارهم، في المصارف اللبنانية وتنظيم علاقة المصارف مع عملائهم، والمحافظة على سلامة النقد. ودعا البيان إلى التركيز على استعادة استقرار النظام المصرفي من خلال مجموعة تدابير؛ منها إعادة رسملة المصارف، ومعالجة تزايد القروض المتعثرة». وتحدث البيان عن خفض خدمة الدين العام «من خلال التعاون بين وزارة المال ومصرف لبنان والمصارف». كما تضمن مشروع البيان «إجراء إصلاحات ضريبية تعتمد على تحسين الجباية، ومكافحة التهريب من المعابر الشرعية وغير الشرعية، ومكافحة التهرب الضريبي باعتماد الضريبة التصاعدية الموحدة على مجمل المداخيل». ووفقاً لمسودة البيان الوزاري فإن الحكومة تتعهد «بتخفيض النفقات العامة، وإعادة هيكلة القطاع العام؛ عبر خطوات عدة، بما فيها مكافحة الهدر».

رويترز: اللجنة الفنية لـ «أوبك+» تجتمع غداً وبعد غد لمناقشة أثر «كورونا»

قالت مصادر في «أوبك+» إن اللجنة الفنية المشتركة للمنتجين من أعضاء منظمة «أوبك» والمنتجين المستقلين قررت الاجتماع يومي الرابع والخامس من فبراير الجاري، في فيينا؛ لتقييم أثر فيروس كورونا على الطلب على النفط. وأضافت المصادر أن من المرجح أن تقدم اللجنة الفنية توصيات سواء لتمديد تخفيضات الإنتاج بعد مارس، أو تطبيق تخفيضات أعمق. ويدرس المسؤولون في «أوبك» خيارات لتحديد الوسيلة المثلى لمواجهة الأثر المحتمل لتفشي الفيروس الذي أودى بحياة أكثر من 300 شخص ودفع أسعار الخام للهبوط. وعلى صعيد آخر، أوردت وكالة انترفاكس للأبناء، أمس الأحد، أن إنتاج النفط الروسي بلغ 11.28 مليون برميل يومياً في يناير ارتفاعاً من 11.26 مليون في ديسمبر. ويبلغ الإنتاج اليومي 47.72 مليون طن مقابل 47.63 مليون طن في ديسمبر. وتراجع إنتاج «أوبك» من النفط في يناير لأقل مستوى في أعوام عدة مع تجاوز السعودية ودول خليجية أخرى تخفيضات الإنتاج المتفق عليها، وتراجع الإمدادات من ليبيا؛ بسبب حصار موانئ وحقول نفط.

الرأسمالية والنظام العالمي الناشئ



هناك توافق عام على أن العالم يتغير، ولكن ثمة اختلاف حول الكيفية التي يتغير بها. ويحدد المعلقون هذا التغير في «انتقال القوة» من الغرب إلى الشرق، وتبدل مكانة القوة العظمى بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، أو الانتقال من حقبة الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية، والتعددية القطبية أو حتى اللاقطبية. وترتبط هذه التحليلات بمجموعة ديناميات متنوعة يُقال إنها تُربك العمل السلس للنظام الدولي، هي: العولمة، والنزعة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، وديناميات الثورة والثورة المضادة، ورأس المال التمويلي، والتغير المناخي، وصعود الأطراف الفاعلة من غير الدول، والتهديدات الأمنية الجديدة، والتأثيرات المربكة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وغيرها الكثير.

وكان السؤال الأيديولوجي الأساسي الذي قاد الكثير من الحوارات الجيوسياسية في القرن العشرين، هو: «رأسمالية أو لا؟» ومنذ عام 1989 أصبح السؤال الأيديولوجي الأساسي في السياسة العالمية هو: «ما نوع الرأسمالية الأفضل الذي يقود إلى الازدهار المستقر؟» وقد أثار زوال نموذج الدولة الاشتراكية نقاشاً أضيّق نطاقاً حول أفضل السبل لتنظيم الاقتصادات. ونجد هذا الأمر أكثر وضوحاً في قضية الصين؛ لأن الصين خطت خطوات هائلة باتجاه إرساء اقتصاد السوق، ولا يوجد هناك مستوى المواجهة الشاملة نفسه الذي اتسمت به المنافسة بين الاتحاد السوفيتي والغرب. فالصين ليست واضحة كعدو أو صديق للولايات المتحدة الأمريكية؛ لكنها شريك اقتصادي ومنافس سياسي. وهذا التقارب يعني أنه من غير المحتمل أن يواجه العالم تكراراً لحالة ثلاثينيات القرن العشرين التي مثلت فيها «القوى العظمى» المختلفة أشكالاً حصرية للاقتصاد السياسي. وهذا هو الخبر السار. لكن الخبر غير السار هو أنه على الرغم من أن الدول في جميع أنحاء العالم تسخر مصادر قوة نسبية، فإنها تقوم بتضمين هذه المصادر في طائفة واسعة من هياكل الحكم، ومن ثم، فإن أحد الأسئلة الأساسية في العالم المعاصر هو كيفية إدارة العلاقات بين الأنماط المختلفة للحكم الرأسمالي. وأحد الاحتمالات هو اشتداد المنافسة بين الأنماط الرأسمالية، والسيناريو الأكثر تفاؤلاً هو تشكيل مجموعة متناغمة من القوى الرأسمالية. والسؤال هو: هل التشكيلة الناشئة من «نحن جميعاً رأسماليون الآن» تولد صراعات جيوسياسية على أساس الاختلافات السياسية، أو أنها ستعزز اقتصادات أكثر تكاملاً ضمن منافسة سلمية؟

وتقوم هذه الدراسة بتسليط الضوء على نقاط القوة والضعف لأبرز أربعة أشكال من الحكم الرأسمالي: الديمقراطي الليبرالي، والديمقراطي الاجتماعي، والسلطوي التنافسي، والبيروقراطي الحكومي. كما تقوم بتقويم آفاق التعاون والمنافسة بين الأنماط الرأسمالية.

وتركز الأدبيات المتعلقة بـ «أنواع الرأسمالية» على أهمية نوعين للرأسمالية: «اقتصادات السوق الحرة» و«اقتصادات السوق المنسقة». فالرأسمالية الديمقراطية تسعى إلى تعظيم الاستقلال الاقتصادي، ودمج ذلك مع الحكم الديمقراطي، وتقليص دور الدولة إلى الحد الأدنى. وتسعى الرأسمالية الديمقراطية الاجتماعية إلى تحقيق التوازن بين السوق والدولة والديمقراطية. وتفضل الرأسمالية السلطوية التنافسية تحكّم الدولة في السوق، وتقيّد الحكم الديمقراطي. أما الرأسمالية الحكومية البيروقراطية فتسعى إلى إيجاد مزيج معقد ومائع من الملكية الحكومية وعلاقات السوق، وفي الوقت نفسه رفض الحكم الديمقراطي صراحة.

وتسعى الرأسمالية الديمقراطية الليبرالية إلى تحقيق أقصى قدر من التمييز بين الاقتصاد والسياسة، مع الإبقاء على العلاقة ما بين الاثنين من خلال حكومة تمثيلية. وفي هذا

وفي عالم من العولمة اللامركزية لا تعد الرأسمالية خادماً ولا دافعاً لنظام يهيمن عليه صراع بين الدول الإمبريالية، ويتسم بالاختلافات الأيديولوجية العميقة، كما كانت الحال خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين. وليست الرأسمالية حكراً على مجموعة صغيرة من القوى. وحتى إذا ظلت القومية عاملاً مُقسِّماً بين الحكومات والشعوب، فإن هذا لا يمنع من ممارسة اللعبة عالمياً. ويمكن لمجموعة من القوى الرأسمالية أن تدير منافسة بين النماذج المتكاملة -ولكن المتنوعة- من الاقتصاد السياسي. وسوف يتطلب الأمر رؤية أقل طموحاً لإدارة الشؤون الاقتصادية العالمية إذا كان يتم الترويج لها بموجب ما يسمى «توافق واشنطن»، الذي سيكون مقلقاً لأولئك الملتزمين بالرأي القائل إن قوة مهيمنة فقط هي التي يمكنها أن تجعل إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية تعمل بشكل فعّال، ولكنها ربما توسّع التعاون القائم في المشروعات، العلمية الكبيرة، مثل فيزياء الطاقة العالية، وعلم الفلك، واستكشاف الفضاء، ومكافحة الأمراض، والدفاع عن الكوكب في مواجهة الارتطام بالصخور الفضائية.

إن المهمة التي تقع على عاتق صناع السياسة هي ضمان انخراط النماذج الأربعة الرئيسية للحكم الرأسمالي في تنافس سلمي وليس في صراع علني، والتعاون بشكل كافٍ للحفاظ على أسس النظام الدولي واقتصاد السوق العالمية. وترى هذه الدراسة أن هناك دواعي للتفاؤل. ذلك أن الاختلافات الأيديولوجية بين القوى العظمى أقل مما كانت عليه في القرنين الماضيين، والهيكل الاجتماعي للمجتمع الدولي يوفر أساساً سليماً للتعاون. إن جميع القوى العظمى في العالم المعاصر تتقاسم مصالح مشتركة، بما في ذلك إدارة الاقتصاد العالمي، وتجنب الانتشار النووي، ومكافحة الإرهاب، والتصدي للتغير المناخي. وتدفع المصائر المشتركة باتجاه منطق الأمن المشترك. وقد تُنتج الدبلوماسية البراجماتية مجموعة رأسمالية من القوى القادرة على الحفاظ على عالم من العولمة اللامركزية. وبينما أصبحت الرأسمالية «اللعبة الوحيدة الرائجة في المدينة»، فإنه لا توجد صورة مفردة للرأسمالية لديها الشرعية أو القوة الكافية لبطس الهيمنة. وبالفعل من المرجح أن تقود أي محاولة للقيام بذلك إلى خسارة الجميع.

النمط من الحكم الرأسمالي يُنظر إلى الديمقراطية كمرافق طبيعي للسوق. ونظراً إلى أن الرأسمالية ترتبط بانتشار الثروة والمعلومات، فإنها تقوّي علاقة المواطنين بالدولة. وهذا يعني ضرورة أخذ تمثيل المواطنين في المؤسسات السياسية الرسمية كأمر أساسي لتحقيق السلطة الشرعية. وعلى مدى سنوات عدة، ومن خلال نضالات شديدة، امتد حق الانتخاب في الدول الرأسمالية الديمقراطية الليبرالية ليشمل فئة «الذين لا يملكون»، وامتد في وقت لاحق إلى المرأة والأقليات، ومن ثم كانت النتيجة إفراز نموذج من السيادة الشعبية التي تؤكد الحقوق الفردية والاستقلال الذاتي، والتي تدعو إلى مكافأة الجدارة.

إن بروز السلطوية التنافسية، والاستقرار الظاهر لأنظمتها، يتعلقان بقلق أوسع نطاقاً بشأن «التراجع الديمقراطي». ويصنف تقرير الحرية في العالم لعام 2012، الذي يصدر عن منظمة «فريدوم هاوس» الأمريكية، نصف حكومات العالم فقط كحكومات «حرة». وبالمقارنة، تبدو العديد من الدول السلطوية التنافسية مستقرة وناجحة. وإلى حد ما، ينبغي ألا يشكل هذا مفاجأة.

وقد عملت الأنظمة الرأسمالية جنباً إلى جنب مع الأنظمة الفاشية. وفي عدد من الدول النامية، بما في ذلك «النمور الآسيوية»، والبرازيل والأرجنتين وغيرهما من دول أمريكا اللاتينية، فضّلت هذه الدول السلطوية على الديمقراطية خلال مرحلتها «الانتقالية». وظل عدد من هذه الدول (مثل ماليزيا وسنغافورة) سلطوياً، فيما سعت دول أخرى (مثل روسيا) إلى تحقيق الاستقرار واحتواء حالة التقلّب التي تحفزها علاقات السوق، من خلال زيادة النزعة السلطوية.

أما رأسمالية الدولة البيروقراطية، فتوجد حيثما يكون الفصل بين الاقتصاد والسياسة غير واضح، ويكون نظام الحكم غير ديمقراطي. وعلى الرغم من أن هناك دولاً قليلة نسبياً تقع ضمن هذه الفئة، فإن هناك سببين يفسران أهميتها: الأول هو أنها تتيح تقوياً عاماً لاستقرار الرأسمالية في الدولة من دون أي ملامح للحكم الديمقراطي. والثاني هو أن هذه الفئة التي تتضمن الصين صاحبة ثاني أضخم اقتصاد رأسمالي في العالم، تثير تساؤلاً حيوياً بشأن إمكانية مواصلة إصلاحات السوق الصينية في نظام يحتفظ بدور بارز للحزب الشيوعي الصيني. وتعدُّ رؤية الصين للرأسمالية معقدة؛ فمن ناحية الصين هي موطن لعدد كبير من الأعمال الخاصة التي تديرها عائلات. كما أنها تضم عدداً من الشركات الضخمة ذات الملكية الخاصة.



هيئة الهلال الأحمر
الإماراتي تحتفي بمرور

37 عاماً على تأسيسها



الرؤية:
الريادة والتميز



الشعار:
العناية بالحياة

خلال الـ 9 أشهر
الأولى من 2019

قدمت أكثر من 338 مليون
درهماً استفاد منها أكثر من
8 ملايين شخصاً في دول عدة

2001

اختيرت كثناني أفضل هيئة
إنسانية في قارة آسيا

27 أغسطس 1986

نالت اعترافاً دولياً في الاتحاد
الدولي للهلال الأحمر
والصليب الأحمر

31 يناير 1983

تأسست كهيئة
إنسانية تطوعية



عملياتها الإغاثية خارج الدولة في 2019:

ك أكثر من 50 مليون درهماً، استفاد منها نحو 2 مليون شخص من اليمن وميانمار
وباكستان وجنوب السودان وموريتانيا وملاوي وموزمبيق، واللاجئين السوريين، وغيرها.

ك نحو 15 مليون درهم من المساعدات الشتوية، استفاد منها مليون شخص، معظمهم
لاجئون سوريون في مصر ولبنان والعراق والأردن واليونان.

«الإمارات للدراسات» ينظم محاضراته رقم (738) بعنوان «إنهم يصنعون الحياة - بناء الإنسان في دولة الإمارات»



ينظم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، في إطار أنشطته وفعالياته المعرفية والثقافية، محاضراته رقم (738) بعنوان «إنهم يصنعون الحياة - بناء الإنسان في دولة الإمارات»، تقدمها الأديبة فاطمة ناعوت، من جمهورية مصر العربية، وذلك في تمام الساعة 7:30 من مساء يوم الأربعاء الموافق 5 فبراير 2020، في قاعة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، بمقر المركز في أبوظبي، والدعوة عامة، والترجمة الفورية متاحة.

وتأتي هذه المحاضرة، في إطار اهتمام المركز بطرح القضايا التي من شأنها تسليط الضوء على الجوانب المضيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وخاصة تلك التي تُرى بعيون خارجية، بوصفها شهادات مهمة على تميز وريادة الدولة في شتى الصعد والأنشطة والممارسات التي تسعى إلى تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة، عبر بناء الإنسان وصناعة الحياة.

وفي معرض تأملها التجربة الإنسانية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولأنها أقامت فيها ما يناهز الثمانية أشهر في عام 2016، كان لا بدّ لناعوت من تأليف كتاب يحمل عنوان المحاضرة نفسه؛ حيث ستسرد المحاضرة التجربة الاستثنائية، التي دشنها المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، قبل نحو خمسة عقود؛ فصنع ذلك المجتمع العربي الإسلامي التعدّدي الفريد، الذي يحترم الإنسان كونه إنساناً، من دون النظر إلى أي اعتبارات أخرى، عرقية كانت، أو عقديّة، أو طبقية، أو عنصرية.

كما ستناقش ناعوت دور القيادة الرشيدة في إكمال المسيرة النهضوية المستنيرة لدولة الإمارات العربية المتحدة، التي أسسها الشيخ زايد، رحمه الله، على التّبل والتواضع والقبول الكامل للبشر كافة، وغرس في أبنائه مبدأ تقديس قيمة الإنسان؛ فنشأت الأجيال الجديدة من الشعب الإماراتي، وقد ترسّخ لديها السلوك المتحضّر النبيل، واحترام حقوق البشر؛ حتى صارت تلك القيم جزءاً أصيلاً ومحفوراً ولا يتبدل في البنية الصلبة للعقل الإماراتي.

وخلال المحاضرة، ستعرّج الأديبة فاطمة ناعوت على التشريف الطيب الذي نالته، عندما كتب تصدير الكتاب سموً

الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية والتعاون الدولي، الأمر الذي كان له إضافة ثرية للكتاب؛ لأن سموه، وكما تقول ناعوت، أحد دُعاة التنوير والتسامح في العالم العربي، وله تاريخ مشهود في مكافحة التطرف والإرهاب الذي يجتاح العالم. يذكر أن الأستاذة فاطمة ناعوت كاتبة صحفية وشاعرة ومترجمة مصرية، تخرجت من كلية الهندسة قسم العمارة بجامعة عين شمس. وقد صدر لها ثمانية وعشرون كتاباً ما بين الشعر والترجمات والنقد الأدبي والثقافي والكتب الفكرية. وتكتب عدداً من الأعمدة الأسبوعية الثابتة ومقالات دورية في صحف ومجلات مصرية وعربية. كما ترجمت إلى العربية روايات أدبية وكتباً فكرية. وتناولت تجربتها عدّة أطروحات علمية ورسالات أكاديمية في الوطن العربي وخارجه. ومثلت فاطمة ناعوت جمهورية مصر العربية في أهم المهرجانات الأدبية العالمية والمؤتمرات الدولية. وترجمت قصائدها إلى أكثر من عشر لغات عالمية. وهي عضو مكتبة الشعر الأسكتلندية، ونادي القلم الدولي. وعضو عامل في كل من: نقابة الصحفيين المصريين، ونقابة المهندسين المصريين، واتحاد كتّاب مصر. وتهتم مقالاتها بوجه عام بالبحث عن قيم الجمال وقضايا العدالة.